الأمم المتحدة

A/62/625

الجمعية العامة

Distr.: General
28 December 2007
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثانية والستون

البند ٢٤ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب لكم لأحيل طيه النصوص التالية:

المرفق الأول – مذكرة موجهة من حكومة الأرجنتين إلى البعثة الدائمة للبرتغال لدى الاتحاد الأوروبي بوصفها تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، وإلى رئاسة المفوضية الأوروبية وإلى رئاسة البرلمان الأوروبي

المرفق الثاني – مذكرة من الحكومة الأرجنتينية موجهة إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المرفق الثالث – بيان صحافي للحكومة الأرجنتينية

ستغدو الحكومة الأرجنتينية ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي **أرغوويو**
السفير
الممثل الدائم

280108 280108 07-66219 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

مذكرة موجهة من حكومة الأرجنتين إلى البعثة الدائمة للبرتغال لدى الاتحاد الأوروبي، بوصفها تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي وإلى رئاسة المفوضية الأوروبية وإلى رئاسة البرلمان الأوروبي

بروكسل، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

يشرف سفارة جمهورية الأرجنتين لدى الاتحاد الأوروبي أن تشير إلى معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، التي وقعها اليوم، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في تلك المدينة، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بقائمة البلدان والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار (المرفق الثاني من المعاهدة المنشئة) التي يسري عليها نظام ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار'' المنصوص عليه في الجزء الرابع من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، تذكر جمهورية الأرجنتين أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية وكذا القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

ولهذا، ترفض الحكومة الأرجنتينية محاولة إدراج الأجزاء المذكورة من الإقليم الوطني الأرجنتيني في قائمة الأراضي التي يسري عليها نظام ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار'' المنصوص عليه في معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، الموقعة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وتكرر جمهورية الأرجنتين تأكيد ما أعربت عنه في مذكرتها CEE رقم ٤٣ المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٢ الموجهة إلى الأمين العام للمجلس، بمناسبة توقيع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لاتفاقية الانضمام إلى الجماعات الأوروبية، وفي الرسائل التي تلتها؛ والتي رفضت بموجبها إدراج جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية وكذا ما يزعم أنه ''إقليم أنتاركتيكا البريطاني'' في قائمة الأقاليم التي يسري عليها الجزء الرابع من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، وكررت تأكيد موقفها وأعلنت تحفظها الصريح بخصوص حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وعلى القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا.

وتذكر الحكومة الأرجنتينية أيضا أنها، عند علمها أن مشروع المعاهدة التي تعدل بموجبها معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية قد وافق عليه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولدى تحققها من أن النص الجديد يدرج بدوره في قائمة بلدان وأقاليم ما وراء البحار الأراضي الأرجنتينية التي تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير مشروعة، أعادت الحكومة الأرجنتينية من جديد تأكيد سيادتها على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية، وكررت تأكيد موقفها ورفضها مرة أخرى لمحاولة إدراج الأجزاء المذكورة من الإقليم الوطني الأرجنتيني في قائمة أقاليم ما وراء البحار التي يسري عليها نظام ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار''، لدى المؤسسات الأوروبية، وذلك عن طريق المذكرات CEE رقم ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الموجهة على التوالي إلى رئاسات المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وإلى الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، وفي مذكرات إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتتناقض محاولة إدراج الجزر الأرجنتينية في جنوب المحيط الأطلسي، التي تشكل جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني، في قائمة أقاليم ما وراء البحار التي يسري عليها نظام ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار'' مع سيادة الأرجنتين على تلك الجزر. ومن جهة أخرى، لا تتفق هذه المحاولة مع كون الأرخبيلات المذكورة، بسبب احتلال المملكة المتحدة غير الشرعي لها، محل نزاع على السيادة تعترف به الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وتأمل الحكومة الأرجنتينية في أن يأخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الحسبان الالتزام بحل هذا النزاع الذي يقع على الأرجنتين والمملكة المتحدة على قدم المساواة يستلزم بالضرورة وحتما إحجام جميع الدول الأخرى، من تلقاء ذاتها أو من خلال إجراءات جماعية، عن القيام بأعمال من شأنها أن تعيق الامتثال للالتزام المذكور. وهو ما يفترض عدم القيام بأعمال من شأنها أن تغير طبيعة النزاع ونطاقه، وكذا الإحجام عن المساهمة في قيام أحد طرفي النزاع بأعمال انفرادية، تتعارض تعارضا واضحا مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتود جمهورية الأرجنتين أيضا أن يأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار، وفقا لمبادئ القانون الدولي، وجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بحيث تشير كل إحالة إلى الأراضي المذكورة في وثائق الاتحاد الأوروبي إلى طبيعتها المتنازع عليها.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن إدراج ما يسمى ''إقليم أنتاركتيكا البريطاني'' في القائمة آنفة الذكر لا يؤثر إطلاقا على حقوق جمهورية الأرجنتين في القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا. كما يجدر مراعاة ما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة أنتاركتيكا، والأرجنتين والمملكة المتحدة طرفان فيها.

وتجدد الحكومة الأرجنتينية تأكيد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذا على القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

مذكرة موجهة من حكومة الأرجنتين إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

بوينس آيرس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

تقدم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية – الأمانة الفرعية للسياسة الخارجية – تحياتها لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتتشرف بالإشارة إلى معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، التي وقعها اليوم، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في تلك المدينة، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما يتصل بإدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية وما يسمى ''إقليم أنتاركتيكا البريطاني'' في المرفق الثاني للمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية.

وترفض الحكومة الأرجنتينية بقوة إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم جمهورية الأرجنتين، التي تحتلها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصورة غير مشروعة في المرفق الثاني المذكور آنفا.

وتؤكد في هذا الصدد أن إدراج الأراضي المذكورة في المرفق الثاني المتصل بالجزء الرابع ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار'' من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، لا يؤثر إطلاقا على سيادة جمهورية الأرجنتين وولايتها القضائية عليها.

ومن جهة أخرى، تشير الحكومة الأرجنتينية إلى أن إدراج ما يسمى ''إقليم أنتاركتيكا البريطاني'' في المرفق الثاني المشار إليه أعلاه لا يؤثر على حقوق جمهورية الأرجنتين في القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم جمهورية الأرجنتين. كما تؤكد ضرورة مراعاة ما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة أنتاركتيكا الموقعة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، و جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب دول أخرى، أطراف فيها.

تكرر جمهورية الأرجنتين تأكيد موقفها الوارد في المذكرتين رقم FO/215 المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٧٢ الموجهة إلى أمين الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث و C.E.E رقم ٤٣ المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٢ الموجهة إلى الأمين العام لمجلس الجماعات الأوروبية،

بمناسبة توقيع اتفاق انضمام المملكة المتحدة إلى الجماعات الأوروبية، وفي الرسائل التي تلتها والتي رفضت بموجبها إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية وكذا ما يزعم أنه ''إقليم أنتاركتيكا البريطاني'' في قائمة البلدان والأقاليم الواقعة وراء البحار التي يسري عليها الجزء الرابع من المعاهدة المنشئة للجماعات الأوروبية، وكررت تأكيد موقفها وأعلنت تحفظها الصريح بخصوص حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وعلى القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا.

وفي هذا الصدد، ترفق طيه نسخة من المذكرات C.E.E رقم ٠٧/١١٧ الموجهة إلى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي و C.E.E رقم ٠٧/١١٥ الموجهة إلى رئاسة المفوضية الأوروبية وC.E.E رقم ٠٧/١١٦ الموجهة إلى رئاسة البرلمان الأوروبي، المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مؤكدة من جديد موقفها لدى المؤسسات الأوروبية بمناسبة توقيع معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية.

وتشير جمهورية الأرجنتين إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ و ٤٠/٤١ و ١٩/٤٢ و ٢٥/٤٣ التي تعترف فيها بوجود نزاع على السيادة فيما يتصل بـ ''مسألة جزر مالفيناس'' وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع.

ومن جهتها، ارتأت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن السبيل إلى إنهاء الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة في ''مسألة جزر مالفيناس'' هو الحل السلمي عن طريق التفاوض للنزاع على السيادة القائم بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وقد تجاهلت المملكة المتحدة النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي لحل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي تقدم وصفها، بالرغم من إعراب جمهورية الأرجنتين باستمرار عن استعدادها لاستئناف المفاوضات.

وتأسف الحكومة الأرجنتينية شديد الأسف لرفض الحكومة البريطانية المستمر استئناف المفاوضات الثنائية من أجل حل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. كما تعتبر هذا الرفض،

الـذي يتنـاقض والالتزامـات المترتبـة علـى المملكـة المتحـدة بـصفتها طرفـا في هـذا الـنزاع، لا يتماشى والامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتبر الحكومة الأرجنتينية أيضا أن على الحكومة البريطانية التوقف عن الإصرار على محاولتها تجاهل وجود هذا النزاع الثنائي وعواقبه، أمام الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي هي بصدد دخول أكثر مبادرات الاندماج الإقليمي تقدما في الوقت الحاضر.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي

بوينس آيرس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

رفض الأرجنتين إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والقطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا في معاهدة لشبونة لأوروبا

إن حكومة الأرجنتين انطلاقا من سياستها الدائمة الرامية إلى تأكيد حقوقها المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتأكيدا للهدف الدائم الذي لا يمكن التنازل عنه لشعب الأرجنتين، المكرس في الدستور الوطني، بشأن استعادة ممارسة الأرجنتين الكاملة لسيادتها على أرخبيلنا الجنوبي، تعلن حكومة الأرجنتين اليوم، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، رفضها، لدى المؤسسات والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لمحاولة إدراج أجزاء من الإقليم الوطني الأرجنتيني في قائمة البلدان والأقاليم التي ينطبق عليها نظام ''رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار'' في معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية.

وفي إطار هذه السياسة الدائمة الرامية إلى تأكيد السيادة ''التي لا يمكن التخلي عنها أو تجاهلها'' لجمهورية الأرجنتين على هذه الأراضي، كما أعربت عنها رئيسة الدولة، كرستينا فرناندير دي كيرشنر، في الكلمة التي ألقتها بمناسبة تنصيبها أمام الجمعية التشريعية، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها والقطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا، في القائمة المذكورة لا يؤثر إطلاقا على الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة عليها، وذلك بمناسبة التوقيع على معاهدة لشبونة، وترفض حكومة الأرجنتين هذه المحاولة وتحتفظ بحقوقها السيادية وتؤكدها.

كما تقدم حكومة الأرجنتين مذكرة احتجاج إلى سفارة المملكة المتحدة، ترفض فيها بقوة هذه المحاولة وتؤكد موقف جمهورية الأرجنتين وحقوقها السيادية.

وانطلاقا من هذه السياسة الدائمة، وبمناسبة المفاوضات بشأن اعتماد مشروع المعاهدة التي تعدل معاهدتي أوروبا، التي جرت في لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على التوالي، تم العلم باعتماد هذا المشروع، أكدت حكومة الأرجنتين لدى رئاسة المجلس والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وكذلك لدى الدول الأعضاء

في الاتحاد الأوروبي، رفضها لمحاولة إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في قائمة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التي يسري عليها نظام الرابطة المتوخاة في الجزء الرابع من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية.

وقد أكدت حكومة الأرجنتين، في جميع بياناتها، سيادتها على هذه الجزر الأرخبيلية، بوصفها تشكل جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين، وشددت على أن هذه الجزر، بسبب خضوعها للاحتلال غير المشروع من جانب المملكة المتحدة، موضوع نزاع على السيادة عليها اعترفت به صراحة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وأن على الأرجنتين والمملكة المتحدة التزاما على قدم المساواة بحل هذا النزاع ومن الضروري ومما لا مناص منه أن تمتنع الدول، فرادى وجماعات، عن القيام بأعمال من شأنها تشويه طبيعة النزاع ونطاقه، وتحجم عن المساهمة في أي إجراء يتخذه أي طرف في النزاع من جانب واحد، بما يتعارض بصورة صريحة مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهي ترفض كذلك محاولة إدراج ما يسمى بـ ”إقليم أنتاركتيكا البريطاني“ في القائمة المذكورة، ولا يؤثر هذا إطلاقا على حقوق جمهورية الأرجنتين على القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا، كما هو مشار إليه في المادة الرابعة من معاهدة أنتاركتيكا، والأرجنتين والمملكة المتحدة طرفان فيها.

وتؤكد حكومة الأرجنتين حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذلك على القطاع الأرجنتيني من أنتاركتيكا.